● أخبار قصيرة

جذب ٨ ملايين دولار من الاستثمارات الأجنبية في كرمانشاه

قال المدير العام للشؤون الاقتصادية والمالية في محافظة كرمانشاه، في إشارة إلى الاستثمارات الأجنبية في المحافظة: تم منذ بداية العام الجاري وحتى الآن تسجيل والموافقة على استثمارات أجنبية بقيمة ٨ ملايين دولار، كما يتابع عدد من المستثمرين العراقيين والصينيين مشاريعهم في المحافظة. كما أعلن محمود رشيدي أقدم عن تخصيص ٣٥ ألف مليار تومان للاستثمار في محافظة كرمانشاه، وقال: سيُخصص جزء من هذه الموارد لفرص الاستثمار التي جرى تحديدها في المحافظة، مشيراً إلى بعض المشاريع الكبرى في المحافظة، مضيفاً: تجري متابعة مشاريع مهمة في مجالات الصناعة والبتروكيماويات والسكر والبلاط وقطاعات أخرى، ويحصل بعضها على استثمارات ضخمة جداً.

تنامي ملحوظ في نشاط تجارة التمور في كرمان

أعلن حاكم عنبرآباد في محافظة كرمان، أن المدينة تشهد تنامياً ملحوظاً في نشاط تجارة التمور، مع توافد تجار ومشترين من عدة دول. وقال همّت بلوتشي: أن المدينة تشهد تنامياً ملحوظاً في نشاط تجارة التمور، مع توافد تجار ومشترين من عدة دول، بينها باكستان وأفغانستان وروسيا، خلال الأشهر الأخيرة، ما يعزز فرصها للتحول إلى مركز رئيسي لتصدير المنتجات الزراعية الإيرانية، موضحاً: أن عنبرآباد تضم أكثر من ٦٠ مستودع تبريد، وتحتضن أكبر سوق لشراء وبيع التمور في محافظة كرمان، مشيراً إلى أن هذا القطاع يمثل أحد أهم ركائز الاقتصاد المحلي.

مؤشر البورصة يرتفع ١٢٣ ألف وحدة

ارتفع المؤشر العام لبورصة طهران، في ختام تعاملات يوم الثلاثاء، بأكثر من ١٢٣ ألف وحدة، ليصل إلى مستوى ٦ ملايين و٢٢٣ ألف وحدة؛ كما ارتفع المؤشر المتساوي الأوزان بمقدار ٢٥ ألف وحدة، متجاوزاً رقماً قياسياً تاريخياً بلغ مليوناً و٧٦٥ ألف وحدة. وصعدت القيمة الإجمالية للبورصة إلى مستوى قياسي تاريخي بلغ ١٧/٧ ألف مليار تومان. وبلغت قيمة المعاملات ١٩٣/٨ ألف مليار تومان، فيما بلغت قيمة معاملات الأفراد ٢٧/٨ ألف مليار تومان، كما تُقدّر قيمة معاملات صناديق الأسهم بـ٢٠/٣ ألف مليار تومان. ودخلت سيولة المستثمرين الحقيقيين بقيمة ٣/٥ ألف مليار تومان إلى الأسهم وصناديق الأسهم وحقوق الأولوية، فيما خرجت ٢/١ ألف مليار تومان من صناديق الدخل الثابت. كما خرج أكثر من ألف مليار تومان من أموال المستثمرين الحقيقيين من صناديق الذهب، و٦٦ مليار تومان من صناديق الفضة. وكانت ٨٧٪ من رموز السوق في المنطقة الخضراء.

وزير الإقتصاد، رداً على إعلان واشنطن فرض عقوبات جديدة:

لن يتمكنوا من قطع شراييننا المالية؛ ووضعنا خطة هجومية لمواجهة العقوبات

صرّح وزير الاقتصاد والشؤون المالية بأن الحكومة وضعت خطة هجومية في المجال الإقتصادي لمواجهة العقوبات الأمريكية المفروضة على الشعب الإيراني، وقال: إن الحكومة تخطط لمواجهة العقوبات الأمريكية منذ فترة طويلة، وهي على أتم الاستعداد لمواجهة أي عقوبات جديدة.

وقال علي مدني زادة، مساء الإثنين، في مقابلة تلفزيونية بمناسبة أسبوع الحكومة، ردًا على تصريحات وزير الخزانة الأمريكي الأخيرة: لدى الحكومة خطة مدتها سنتان للشؤون الاقتصادية للبلاد، وقد غطّت هذه الخطة جميع القضايا.

وأضاف: لقد بذل أعداء الشعب الإيراني جهودًا مضنية لاختبار عزيمة الشعب الإيراني ومسؤولي البلاد في مراحل مختلفة، وكانت الحكومة قد خططت لهذه الظروف منذ فترة طويلة، ولديها خطة مدتها سنتان، استندت إليها الاستعدادات الكاملة لمواجهة هذه الأحداث.

الحصار البحري حربٌ عسكرية

وأشار وزير الاقتصاد إلى أن الحرب ألحقت أضرارًا بالغة، وتعرضت صناعات الصلب والبتروكيماويات في البلاد للهجمات، وأضاف: لا يُنكر أحد الضرر الذي لحق بالاقتصاد؛ ولكن في وقتٍ وجيز، بُذلت جهود لإعادة الوحدات المتضررة إلى أنشطتها الطبيعية، والشروع في عملية إعادة الإعمار، وتعويض النقص الذي نشأ في السوق، واصفاً فترة الحصار البحري بأنها حربٌ عسكرية، مُشددًا على أن العالم أحادي القطب قد ولّى، وأن مُروّجي هذه النظرية لن ينجحوا. وتابع: هذه العقوبات ليست جديدة علينا؛ فالتدفق المالي العالمي ليس بالقدر الذي يُمكنهم من الادعاء بقطع شرايين الاقتصاد والتجارة الإيرانية.

وضع خطط للتعامل مع الضغوط الاقتصادية

وأكد وزير الاقتصاد أن الحكومة تقف إلى جانب الشعب الإيراني، وجميع الهيئات والوزارات لديها خطط؛ من وزارة الاقتصاد إلى البنك المركزي، ومنظمة التخطيط والميزانية، ووزارة الصناعة والمناجم والتجارة، ووزارة الطرق والإسكان، ووزارة الجهاد الزراعي، ووزارة التعاون والعمل والرعاية الاجتماعية وغيرها من المؤسسات ذات الصلة، مشيراً إلى أن اجتماعات التنسيق تُعقد باستمرار وتُخطط لسيناريوهات مختلفة، مضيفًا: إذا أرادوا الإضرار بمالية البلاد وعلاقاتها المالية، فنحن نعرف الإجراءات التي يجب اتخاذها؛ أو إذا فرضوا قيودًا على التجارة واستيراد البضائع، فما الحلول التي يجب اعتمادها.

وذكّر مدني زاده بأنه خلال هذه الفترة، عندما حاول الأمريكيون تقييد طرقنا البحرية، بحثنا عن طرق بديلة. وصرح قائلًا: أينما أرادوا وقف صادرات النفط أو فرض عجز في ميزانية البلاد، اُتخذت إجراءات عديدة لمواجهتهم. وأضاف: كما أنهم يمارسون ضغوطًا في أسواق المال والصرف الأجنبي، وقد يؤثرون على مشاعر بعض الناس؛ لكن هذا لا يعني أنهم سيحققون النتيجة التي يسعون إليها.

وأشار وزير الاقتصاد إلى الظروف الاقتصادية الناجمة عن الحرب المفروضة مؤخرًا، قائلًا: تم إحالة أكثر من ٣٠٠٠ مؤسسة اقتصادية تضررت بشكل مباشر خلال الحرب إلى البنوك، كما تم إدراج المؤسسات التي تضررت بشكل غير مباشر ضمن خطة الدعم مؤخرًا. وتابع: لقد خصصنا نحو ٨٠ تريليون تومان من تسهيلات رأس المال العامل للحفاظ على فرص العمل، وقد بدأ هذا الإجراء منذ بداية العام. ووفقًا لأحدث الإحصاءات، فقد ساهم تنفيذ هذه البرامج في منع البطالة لنحو ٦٠٠ ألف مواطن، ولا يزال هذا الدعم مستمرًا، مضيفاً: هدفنا هو توفير موارد حكومية من جهة، ودعم إعادة بناء المؤسسات الاقتصادية، والحفاظ على الإنتاج، وتوفير فرص العمل في البلاد من جهة أخرى، وذلك باستخدام الأدوات المالية والمصرفية.

انخفاض التضخم الشهري في أغسطس

وصرح وزير الاقتصاد قائلاً: تم إعداد برنامج مكثف من سبعة محاور، وتمت الموافقة عليه بالتعاون مع هيئة تخطيط الميزانية والبنك المركزي، برئاسة رئيس الجمهورية، في المجلس الاقتصادي الحكومي. وأول هذه المحاور هو برنامج للسيطرة على التضخم من خلال تنفيذ برامج نقدية ونقدية ومصرفية. ووفقًا لإعلان محافظ البنك المركزي، فقد انخفض التضخم الشهري إلى النصف منذ الشهر الماضي، ويشهد هذا الشهر نفس الانخفاض، وتتم السيطرة على الاتجاه التصاعدي الذي بدأ بالفعل من خلال السياسات التي اعتمدناها.

وأوضح مدني زاده قائلاً: لقد تجاوزنا مرحلة الضجة التي أثيرت حول التضخم المفرط. إن خفض التضخم لا يعني خفض الأسعار، بل يعني السيطرة على وتيرته بطريقة تمكننا من التحكم في اتجاهه وإعادته تدريجيًا إلى مستواه السابق.

يريد الأعداء شن هجوم إرهابي اقتصادي ضدنا، لكننا لدينا أدواتنا الخاصة ونعرف قواعد هذه اللعبة ولا ينبغي لهم أن يظنوا أننا سنكتفي بالدفاع فقط، بل عليهم أن يتوقعوا هجوماً منّا

خطة هجومية اقتصادية ضدّ العدو

وصرح وزير الاقتصاد بشأن التطورات الأخيرة في سوق الصرف الأجنبي، قائلاً: من الطبيعي أن يكون الاضطراب الأخير في السوق ناتجًا عن ضغوط الإعلام؛ ولكن بفضل السياسات التي اعتمدها البنك المركزي، والتي أشار إليها محافظ البنك المركزي أيضًا، ستتم السيطرة على هذه الأوضاع، ونسعى جاهدين لإعادة سوق الصرف الأجنبي إلى مساره الطبيعي، مضيفاً: يريد الأعداء شن هجوم إرهابي اقتصادي ضدنا، لكننا لدينا أدواتنا الخاصة، ونعرف قواعد هذه اللعبة، هذه المرة، لا ينبغي لهم أن يظنوا أن نهجنا دفاعي وأننا سنكتفي بالدفاع فقط؛ بل عليهم أن يتوقعوا هجومًا منا.

وتابع مدني زادة: انتهى عهد العالم أحادي القطب؛ وكما رأيتم، فإن أكبر دولتين في العالم لم تقبلا هذه العقوبات الجديدة والبرنامج الجديد، ولم ترغبا في تحمل أعبائه، ونحن على يقين تام بأن الكثير من الدول الأخرى لن تقبل هذه الإجراءات، سواء بشكل رسمي أو غير رسمي.

وقال وزير الاقتصاد: لم يعد العالم كما كان، فقد تغير؛ ففي حرب غزة، رأينا وجهاً آخر للشباب الغربي؛ كثيرون في العالم، حتى في أمريكا، أحرار، وخاصة الشباب. وأضاف: كل من يدفع ولو سنتاً واحداً من الضرائب للحكومة الأمريكية الإرهابية إنما هو مشارك في إهدار دماء الشعب الإيراني، وكل من يشتري سنتاً واحداً من السندات الأمريكية هو مشارك في إهدار دماء الشعب الإيراني.

هدفنا توفير موارد حكومية باستخدام الأدوات المالية والمصرفية ودعم إعادة بناء المؤسسات الاقتصادية والحفاظ على الإنتاج وتوفير فرص العمل في البلاد

ملتقياً رئيس غرفة التجارة الإيرانية

السفير الكوبي: ندعو الشركات الإيرانية للإستثمار في قطاع الوقود

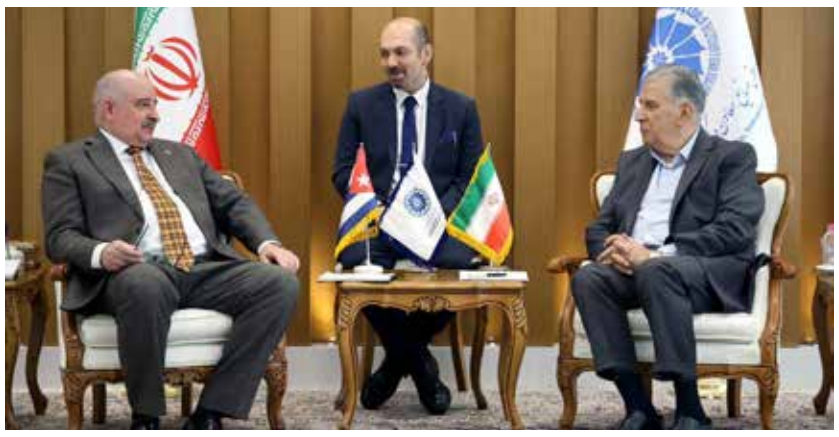

التقى السفير الكوبي في طهران خورخي فرناندوليفيبري نيكولاس، رئيس غرفة التجارة الإيرانية صمد حسن زادة، وقدّم اقتراحاً كوبياً لإيران للإستثمار في مجال توفير الوقود، مؤكداً أن الشركات المستثمرة يمكنها العمل بأي عملة في الاقتصاد الكوبي، وأن الشركات الإيرانية التي لا تقلق بشأن العقوبات يمكنها دخول السوق الكوبية. وأشار السفير الكوبي، في هذا اللقاء، إلى مشاكل الوقود والنقل والعقوبات الأمريكية المشددة ضد كوبا، موضحاً: أن الحكومة الكوبية واجهت أزمة في توفير النفط، مما دفعها لتعديل إطارها الاقتصادي وفتح المجال أمام القطاع الخاص بشكل أوسع، مع إضفاء الصبغة القانونية على هذه التغييرات، داعياً المستثمرين الإيرانيين إلى دخول السوق الكوبية، مقترحاً الاستثمار في مجال توفير الوقود الذي يديره حالياً القطاع الخاص الكوبي، بالإضافة إلى فرص في قطاعات المصارف والصرافة الخاصة، وصناعة الفنادق، وتأجير الأراضي الزراعية، والاستثمار في التعدين، لاسيما النيكل والكوارتز، والطاقات المتجددة، وتأجير السيارات. وأكد نيكولاس أن المستثمرين يمكنهم العمل بأي عملة، وأن الشركات الإيرانية التي لا تقلق بشأن العقوبات مرحب بها، مشيراً إلى أن النقل هو التحدي الأكبر لكنه قابل للحل، كما يمكن تصميم آليات لتحويل الأموال. وعرض السفير تنظيم لقاءات عبر الإنترنت وإرسال وفود إيرانية إلى كوبا ووفود كوبية إلى إيران للاطلاع على القوانين الجديدة.

من جانبه، رحب صمد حسن زادة، بالتعاون المقترح، مشيراً إلى أن رفع عقبات النقل وتحويل الأموال سيمكن المستثمرين الإيرانيين من دخول السوق الكوبي، مع إمكانية التعاون في الزراعة الخارجية، وإنتاج السكر، وقطع غيار السيارات، والمواد الصحية، مؤكداً أن إيران تدعم الدول التي تواجه ظروفاً قسرية مثل كوبا، وأن هناك مذاكرات مع مسؤولين كوبيين لإنشاء لجان متخصصة لحل العقبات التجارية. وأشار رئيس غرفة التجارة الإيرانية إلى وجود دعوة رسمية لوزيري الاقتصاد والصناعة ورئيس غرفة تجارة كوبا لزيارة إيران، معرباً عن أمله في تسريع هذه الزيارة للتعريف بالقوانين الجديدة، ومؤكداً أن الإيرانيين ليسوا غرباء عن قيود العقوبات، حيث واصلوا مسيرتهم التنموية رغمها لعقود. وشدد على ضرورة تزويد الغرفة بنسخة مكتوبة من التعديلات القانونية لإطلاع الفاعلين الاقتصاديين، مشيراً إلى أن التعاون الاقتصادي مع مختلف الدول يندرج ضمن التزامات إيران الأخلاقية والدينية.

وزير الصناعة، خلال اجتماع للناشطين الإقتصاديين ومجلس التخطيط في أصفهان:

لا نعاني من أي نقص في توفير المواد الأولية لصناعة البتروكيماويات

أكد وزير الصناعة والتعدين والتجارة، أن العقوبات أصبحت عديمة الأثر بفضل الصمود الشامل للبلاد، معلناً عودة أكثر من ٦٠٪ من الطاقات الإنتاجية للمجمعات البتروكيماوية المتضررة خلال الحرب المفروضة الأخيرة إلى دورة الإنتاج، وعدم وجود أي نقصٍ حالياً في توفير المواد الأولية لصناعة البتروكيماويات.

وصرح محمد أتابك، أمس الثلاثاء، خلال اجتماع للناشطين الإقتصاديين ومجلس التخطيط في محافظة أصفهان، مستذكراً ذكرى القائد الشهيد والقادة العسكريين وكافة شهداء الحربين المفروضتين الأخيرتين وشهداء الحكومة، مضيفاً: أن إيران، استناداً إلى روح المقاومة هذه، بلغت مكانةً لم يعد بمقدور أي جهة فرض العقوبات عليها، وأن نظرة العالم إلى بلادنا تغيّرت بشكلٍ كامل.

وتابع أتابك قائلاً: كما وقف مقاتلونا عند منصات إطلاق الصواريخ، وألحقوا الهزيمة بالجيشين العالميين المنبوذين، فإن الصناعيين والشعب الذين نزلوا إلى الميدان ليلاً ونهاراً، حققوا أيضاً إنجازاتٍ مشرفة في الشوارع وفي الجبهة الاقتصادية، مشيراً إلى الأضرار التي لحقت بقطاع البتروكيماويات جراء الضربات الأخيرة، موضحاً: أنّه على الرغم من فقدان ٧٥٪ من القدرة الإنتاجية في الأيام الأولى، فإنّ أكثر من ٦٠٪ من هذه القدرات عادت اليوم إلى مدار الإنتاج بفضل الجهود المبذولة.

وقال وزير الصناعة: إن مجموعة من الصناعيين استقرت حالياً في عسلوية (جنوب البلاد)، يرافقهم متخصصون وخبراء من شركة النفط والغاز، للقيام بمراقبة مستمرة وإعادة بناء الخطوط المتضررة، لضمان عدم حدوث أي خلل في توازن الإمدادات خلال الأشهر المقبلة. وأضاف: إننا نعلن اليوم بكل فخر أن البلاد لا تعاني من أي نقص حاد في المواد البتروكيماوية، ومع استعادة كافة القدرات الإنتاجية بحلول نهاية العام، ستثبت إيران مجدداً قدرتها العالية على ترميم بنيتها التحتية وإعادة إعمارها.